موديز: زيادة عجز ميزان المدفوعات سيكون له تأثير سلبي على التصنيف الائتماني لمصر

الخبـــــــــر

موقع صحيفة البورصة

قالت وكالة التصنيف الائتماني (موديز)، إن زيادة عجز ميزان المدفوعات المصري ليصل إلى ٣,٤ مليار دولار بنهاية النصف الأول من العام المالى الحالى، مقابل مليار دولار نفس الفترة من العام الماضي، دليل على ضعف قدرة مصر التنافسية.

وأضافت فى تقرير حصلت »البورصة» على نسخة منه، إن زيادة عجز ميزان المدفوعات سيكون لها تأثير سلبى على التصنيف الائتمانى لمصر، وتعكس نقاط الضعف الهيكلية وتزيد من مخاطر التأثيرات الخارجية.

وكان البنك المركزي المصري قد أعلن، الأسبوع الماضي، ارتفاع العجز الكلى بميزان المدفوعات ليصل إلى ٣,٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي الجاري، وتصاعد العجز في حساب المعاملات الجارية ليصل إلى ٨,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٤,٣ مليار دولار.

وأوضحت وكالة التصنيف الائتماني، أن العجز الكبير للحساب الجاري فى مصر، يشير إلى العجز الكبير فى هيكل التجارة، وانخفاض فائض ميزان الخدمات وانخفاض حاد فى إيرادات النقل الصافية.

وقدرت «موديز» عجز الحساب الجاري بنسبة ٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من العام الماضي، مقابل ٣,١% من نفس الفترة عام ٢٠١٤. وذكرت أن الميزان التجارى للبضائع غير البترولية في عجز مستمر، وأن متوسطها بلغ ٨,٢ مليار دولار فى كل ربع منذ ٢٠١٠.

وأضافت أنه بالرغم من أن مصر مستورد صافٍ للنفط، إلا أن الميزان التجاري المصري لم يستفد من انخفاض مستويات أسعار البترول العالمية، وأن الصادرات النفطية تأثرت سلباً أكثر من الواردات.

وأشارت «موديز» إلى أن الصادرات المصرية من البترول انخفضت إلى ١,٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي، مقارنة بـ٣,٦ مليار دولار ديسمبر ٢٠١٣، وانخفضت الواردات البترولية إلى ٢,٦ مليار دولار من ٣,١ مليار دولار فى نفس الفترة. وذكرت أن ميزان الخدمات والدخل المصري يقع تحت ضغط منذ عام ٢٠١١، وأن إيرادات الخدمات المتعلقة بالسفر انخفضت إلى ٩٨١ مليون دولار فى الربع الرابع من العام الماضي، ويمثل أكبر انخفاض بعد ٣٠ يونيو.

وترى «موديز»، أن تحطم الطائرة الروسية بنهاية أكتوبر العام الماضى والذي هز الثقة فى السياحة المصرية، كان أحد العوامل التى ساهمت فى انخفاض الإيرادات المتعلقة بالسفر. وقالت وكالة التصنيف الائتماني، إن الدعم المؤقت لميزان الحساب الجارى فى مصر المقدم من المساعدات الرسمية الكبيرة خلال عامى ٢٠١٣ و٢٠١٤، قد تلاشي. وأضافت أن صافى عمليات التحويلات الرسمية بلغ ٣٢ مليون دولار خلال النصف الأول من السنة المالية الحالية، مقابل ٢,٦ مليار دولار من نفس الفترة العام المالى قبل الماضى و٦,٢ مليار دولار العام المالى الماضي.

وأشارت إلى أن صافى التحويلات الخاصة «المصريين بالخارج» انخفضت خلال ثلاثة أرباع متتالية إلى حوالى ٤ مليارات دولار من ٥ مليارات دولار.

وفسرت «موديز «زيادة بند السهو والخطأ فى ميزان المدفوعات المصرى إلى ٣,٧ مليار دلار بأنه يعكس هروب رؤوس الأموال من مصر، ونتيجة ذلك ظلت الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزى منخفضة لتصل حوالى ١٦,٥ مليار دولار منذ سبتمبر ٢٠١٥. وتتوقع أن تنخفض التحويلات الخاصة والمساعدات الرسمية لمصر خلال العام المالى الجارى فى ظل انخفاض أسعار النفط العالمية.

وأشار التقرير إلى أن المخاطر الأمنية والنمو الضعيف للتجارة العالمية سيؤثران على إيرادات المتحصلات الخدمية خلال العام المالى الحالي، متوقعاً عجزاً فى الحساب الجارى يصل ٥,٢% من الناتج المحلى الإجمالي.

وترى «موديز»، أن الاختلالات فى ميزان المدفوعات المصرى، يجعل من الصعب الحفاظ على قيمة العملة المحلية عند المستويات الحالية.

وأضافت أن تخفيض قيمة الجنيه أمام الدولار مرة أخرى، سيحمل خطر تفاقم معدلات التضخم المرتفعة فى الأساس، إلا أنه سيدعم تعديل الميزان التجارى ويحافظ على الاحتياطيات من العملة الأجنبية عند المستويات الحالية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* نوضح ان الأوضاع الاقتصادية لمصر من تحديات تواجهها تتطلب من الحكومة الحالية أُسلوبا غير تقليدي وإرادة سياسية حقيقية للتغيير، وإصلاح المنظومة التى تحكم الاستثمار في مصر لتحقيق النمو، وخفض البطالة والعمل على زيادة الإيرادات غير الضريبية للدولة وليس التركيز على تنمية الإيرادات الضريبية فحسب، خاصة وأن تفاقم العجز يزيد من الضغط على أزمة العملة المصرية، مما يستدعي ضرورة ضبط الاستيراد، وتهيئة بيئة الاستثمار، والتحرك بشكل مدروس لزيادة أعداد السياح إلى مصر.

كما أن بيئة الاستثمار مازالت تحتاج إلى جهد وسرعة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى العمل على زيادة الصادرات المصرية إلى جانب ضرورة تحرك الحكومة لضبط الأسعار، ودعم موارد مصر الدولارية.

* نري أهميه وجود استراتيجية للاستثمار في مصر تعكس رؤية الدولة فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الاقتصاد المصري متضمنة أهم القطاعات الاقتصادية التي ترغب في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وخاصة في المجالات مرتفعة المكون التكنولوجي، وهو ما يتطلب مراجعة قانون حماية الملكية الفكرية المطبق في مصر. كما نرى أهمية زيادة الروابط بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تشجيع تكوين الشراكات وخاصه مع الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية شاملة أحدث الممارسات الإدارية.

* إن تنشيط الصادرات بصورة فعلية يجب أن يتم من خلال صورة متكاملة لمنظومة التصدير تبدأ من تحديد المستهدفات التصديرية والعمل علي فتح أسواق جديدة بصورة متكاملة وأن يتم اتخاذ خطوات جادة لتسهيل خطوات نقل البضائع عن طريق إنشاء شبكة طرق برية ونهرية وتدشين خطوط ملاحية و جوية منتظمة وإقامة مراكز لوجستية تمثل المحور الرئيسي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى وضع برنامج يحمل شعار "التصدير أولا" يشمل منظومة متكاملة لدعم الصادرات تساهم فعليا في تنشيط التصدير بالإضافة إلى معالجة المشكلات الموجودة في عمليات الرد الضريبي إلى جانب تحسين المواصفات القياسية المصرية في أسواق الصادرات مع السعي لزيادة الصادرات من الخدمات إلى جانب الصادرات السلعية التي تقوم مصر بالتركيز علي تصديرها خلال الفترة الماضية .

* تراجع عجز الميزان التجاري لم يرتبط بنمو في حجم الصادرات السلعية حتى الآن، وذلك على الرغم من أن تباطؤ النمو الاقتصادي المحلي وانخفاض الموارد الدولارية والاجراءات التحفيزية التي قامت بها الحكومة لدعم وتنمية الصادرات كان من المفترض أن تتيح فرصا أكبر لعمليات تصديرية. إلا أن عدم وضوح الرؤية الشاملة لتنمية الصادرات والمشكلات التي لازالت تواجه تنمية التصدير عموما تؤثر على درجة الاستفادة من هذه الخطوات. كما أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير ومن الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.